دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الحد من مشكلة البطالة بين الشباب العراقي

Small and medium-sized enterprises and the challenge of unemployment of the Iraqi youth

م. فريال مشرف عيدان
Lecturer:Ferial mushrif Eidan
جامعة النهرين / كلية اقتصاديات الاعمال

المستخلص:

يعاني العراق من معدلات بطالة مرتفعة، تقترن بعدة مؤشرات ومنها البطالة بين الشباب وبين حملة المؤهلات العلمية، وتعد المشروعات الصغيرة والمتوسطة من اهم الآليات التي تسهم بنسبة كبيرة في التشغيل والحد من البطالة، نظرا لمرونتها في توفير فرص العمل في مجتمع الاعمال، فضلا عن دورها في التنمية الوطنية، واعتمادها على المبادرات الفردية.

وما يلاحظ على العراق هو ان تلك المشروعات ما زالت بعيدة عن دورها الريادي وتحقيق الغاية من وجودها، نظرا لوجود معوقات متعددة.

Abstract:

Iraq suffers from high unemployment, combined with several indicators, including unemployment among youth and scientific qualifications, small and medium enterprises is one of the most important mechanisms that contribute a large proportion of employment and reduction of unemployment, due to the flexibility in employment in the business community, as well as its role in national development, and their dependence on individual initiatives.And notes on Iraq is that those projects are still far from its leading role and purpose of existence, because there are multiple constraints

المقدمة:

تقوم المشروعات الصغيرة والمتوسطة بدور القاطرة للنمو الاقتصادي في دول العالم الراسمالية، كونها تقوم بدور رئيس في توفير فرص العمل وبما يقلل من مستوى البطالة الموجود، وبنفس الوقت تقوم بادوار إنتاجية مهمة داخل المجتمع وفي التعامل مع الموارد الموجودة، ومن ثم تشارك بتنشيط الاقتصاد وفي دعم الناتج المحلي الاجمالي.

وفي العراق، فان البلد يعاني من مشكلات اقتصادية كبرى في مجال وجود البطالة وفي انخفاض النمو في الناتج المحلي الاجمالي بعيدا عن وجود النفط. ومن ثم فان الامر يحتاج إلى ان تطور السياسة الاقتصادية العامة والتفكير ببدائل لتنشيط الاقتصاد عبر دعم المبادرات الخاصة، واهمها دعم قدرة المشروعات الخاصة الصغيرة والمتوسطة على النشوء والإنتاج والاستمرارية، كونها ستكون الاداة الملائمة لاستيعاب جزء مهم من البطالة الموجودة، وخصوصا بطالة الشباب، وسيكون عملها وإنتاجها جزء مهم في تنشيط الاقتصاد الوطني.

اهمية البحث: تعد المشروعات الخاصة الصغيرة والمتوسطة الحجم واحدة من الظواهر الاقتصادية المهمة، واستطاعت ان تؤدي مهام متعددة متعلقة بتوسع التشغيل فيها، واستثمار المدخرات العائدة للافراد، وتوسيع حجم

الاسواق، وخلق ثروة وطنية، ومن ثم دعم أنشطة الاقتصاد الوطني، فالمشروعات الصغيرة والمتوسطة لها ميزات تتمثل بصغر راس المال المستخدم فيها، وانتشارها الجغرافية الافقي حيثما توفرت امكانية الربح، في حين ان الدولة لا تستطيع ان تنشا مشاريع اقتصادية قادرة على التنافس وبهامش ربحية متواصل في كافة اراضي الدولة كونه سينطوي على توسع الهيكل البيروقراطي وتوسع في الانفاق العام، كما ان اغلب المنشات الحكومية لا تمتلك المرونة اللازمة ولا تستجيب لمقتضيات التطور التي تحكمها طبيعة الاسواق. ونتيجة لكون تلك المشاريع قائمة على المبادرات الفردية، فهي تمثل فرصة ملائمة لاستيعاب اغلب العمالة، واهمها غير الماهرة، مما لا تستطيع المنشات الحكومية استيعابها، فضلا عن كونها فرصة لتقليل البطالة بين الشباب الخريجين استنادا إلى مبادرات فردية متنوعة تتفاعل ايجابا مع احتياجات السوق المحلية.

ويهدف البحث إلى دراسة دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مكافحة البطالة بين الشباب، من خلال التعريف بتلك المشروعات واهميتها للعراق، واهم التحديات التي تواجه تنميتها، مع تقديم بعض الاقتراحات لتنمية هذا القطاع المهم وتفعيله لتقليل معدل البطالة بين الشباب.

المشكلة البحثية: يعاني العراق من ارتفاع معدل البطالة بين الشباب (الفئات العمرية بين 15– 29 سنة)، واغلب حالة البطالة هي بطالة مزمنة، وبحكم خصائص قوة العمل وارتفاع معدل تدفق الخريجين الشباب من حملة المؤهلات الجامعية لسوق العمل وتدفق العمالة غير الماهرة من غير حملة الشهادات (سنويا يتدفق نحو 450 الف شخص إلى سوق العمل في العراق، منهم نحو 200 الف خريج)، فان الامر الذي يطرح يحمل وجهين:

– فالعمالة غير المهارة تعتمد على الاعمال الحرفية، وهي اعمال لا تجد دعما او تمويلا لتنشيطها

– في حين ان الخريجين يجدون عدم تلائم بين مخرجات (التخصصات) النظام التعليمي ومتطلبات سوق العمل في العراق.

وقد حاولت الحكومة علاج مشكلة البطالة سابقا عبر رفع معدل التوظيف في القطاع العام الا انه كان يمثل (بطالة مقنعة)، لا تنعكس على معدل الإنتاجية، واليوم فان الاقتصاد العراقي يعاني في هذه النقطة كونه لا يستطيع ان يتوسع بالتوظيف لاستيعاب البطالة وتوظيفها.

ان المشروعات الصغيرة والمتوسطة تقوم بدور رئيسي في توفير فرص العمل في اغلب دول العالم، وهو ما يطرح تساؤل رئيس، مفاده: ما هو الدور الذي يمكن ان تقوم به تلك المشروعات في مكافحة البطالة بين الشباب في العراق؟

والاسئلة البحثية التي تطرح هنا هي: ما هو المقصود بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة؟ وما هو واقع البطالة في العراق، وتحديدا بطالة الشباب؟ وما هو أسبابها؟ وما هو دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الحد من البطالة بين الشباب؟ وما هو واقع التشغيل للمشاريع الصغيرة والمتوسطة في العراق؟ ما هي المعوقات التي تحد من قدرة تلك المشاريع في التشغيل؟

فرضية البحث: يستند البحث إلى فرض مفاده: ان وجود المشاريع الصغيرة والمتوسطة يمكن ان يساعد على ايجاد علاجات لمشكلة بطالة الشباب في العراق، سواء كانوا من الخريجين الجدد أو من فئات العمالة غير الماهرة، وكلما اتسع وجود تلك المشاريع كلما اتسعت قدرتها على التشغيل، بحكم انتشارها الجغرافي في البلد وقيامها بمختلف الأنشطة الاقتصادية.

منهجية البحث: اعتمد البحث على منهجين: الوصفي التحليلي، والمنهج الاستقرائي، وفيما يتعلق بالمنهج الوصفي التحليلي، استخدم في تحديد البطالة بين الشباب وسوق العمل، اما ما يتعلق بالمنهج الاستقرائي فأستخدم للوصول إلى الادوار التي تقوم بها المشروعات الصغيرة والمتوسطة في التشغيل في العراق.

هيكلية البحث: قسم البحث إلى ثلاثة مباحث، فضلا عن المقدمة والخاتمة، وعلى النحو الآتي:

المبحث الاول

واقع واهمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة

شاع استخدام مصطلح المشروعات الصغيرة والمتوسطة، في السنين الاخيرة، ليدل على الأنشطة الاقتصادية التي تقوم بها منشأة صغيرة تستخدم عددا من العمال، سواء كانت مجموعات الإنتاج العائلية، او مجموعات ربحية قائمة على المبادرة الفردية. ويأت جانب من اهمية هذه المشروعات من كونها توفر نحو 50% من فرص العمل في البلدان النامية ونحو 80% من فرص العمل في البلدان المتقدمة، كما تساهم بنصيب مهم في الناتج المحلي، مثلا تسهم بنحو 85% من اجمالي الناتج المحلي في بريطانيا، ونحو 51% منه في الولايات المتحدة(حميدي، عوينان، 2014: 3-4).

اولا: التعريف بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة

يختلف تعريف المشروعات الصغيرة والمتوسطة من دولة إلى أخرى، حسب الظروف الاقتصادية والاجتماعية السائدة فيها، ودرجة التصنيع السائدة فيها، وقوة العمل الموجودة، وتتباين المنظمات الدولية والباحثين في تحديد معنى تلك المشروعات(محروق، مقابله،2006: 3)، وكل منها ينطلق من معايير محددة، مثل: معيار العمالة المستخدمة، وراس المال المستخدم، والقيمة المضافة، وهناك من يستخدم الخصائص الوظيفية مثل نوع الادارة أو اساليب الإنتاج،.. والواقع، ان أمر تحديد المعنى متعلق بالمعايير المستخدمة في تحديد ماهية تلك المشاريع، وينطلق الباحثون من الآتي: (داود و الشمري، 2013: 56-59) و (الاسرج، 2016)

- عدد العاملين، وهو ابسط المعايير واكثرها شيوعا لسهولة القياس، الا ان الباحثين والمؤسسات المتخصصة تختلف في تقدير العدد حسب وضع الدول وتقدمها التكنولوجي.
- حجم الاستثمار، ويستخدم أحيانا كمعيار في تحديد المشروعات الصغيرة والمتوسطة من خلال بيان حجم الأنشطة الموجودة كميا.
- قيمة المبيعات السنوية (الحصة من السوق والارباح)، وهي احد المعايير التي تميز المشروعات من حيث حجم النشاط والقدرة التنافسية في الاسواق.
- نوعية التكنولوجيا المستخدمة، ويقيس هذا المعيار التكنولوجيا المستخدمة في الإنتاج، الا انه يبقى معيارا نسبيا كون بعض المشروعات الخاصة الصغيرة والمتوسطة تركز على استخدام العمل وليس التكنولوجيا مثل الصناعات الحرفية التقليدية.
- معيار الادارة والملكية، وهو من المعايير النوعية المستخدمة في توصيف تلك المشاريع كون من يملك ويدير انما هو شخص واحد في الغالب، وفقا لاسلوب اداري بسيط.
- وهناك المعيار القانوني، كون اغلب تلك المشاريع هي اما شركات عائلية أو تضامنية.

ومن هذه المعايير وغيرها، اتجهت المنظمات الدولية والاقليمية والباحثون إلى تعريف تلك المشروعات (the International Labour Office, 2015: 44-49)، واذا ما اتينا إلى تعريف مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية (اونكتاد) فانه يحدد المشاريع الصغيرة بانها التي يعمل بها بين 20- 100 عامل، بينما المشاريع المتوسطة التي يعمل بها بين 101- 500 عامل (هوبوم، 2002: 25-26) و(الشراكات بين القطاعين العام والخاص، 2013). بينما نجد ان البنك الدولي يعتمد تعريف للمشروعات الصغيرة بكونها مشروع يعمل به بين 10- 50 عامل، واجمالي الحد الادنى من الاصول يصل إلى 10 الف دولار. في حين ان المشاريع المتوسطة يعمل بها اقل من 300 عامل، واجمالي اصولها تصل إلى 10 مليون دولار (Meghana،2003:2-3)، اما منظمة العمل الدولية فانها تعرف المشروعات الصغيرة بانها المشروعات التي يعمل بها اقل من 10 عمال، والمشروعات المتوسطة التي يعمل بها بين 10- 99 عامل. في حين ان اليابان تذهب إلى توصيف تلك المشروعات بكونها أي مشروع يستخدم اقل من 300 عامل ويستثمر اقل من 500 الف دولار(حرب، 2006: 116)، وكلما اتجهنا نحو باقي دول العالم سنجد هناك اختلافات في توصيف تلك المشاريع، وفي بيان الحد الادنى والاعلى للعمال ولرأس المال المستخدم فيها (الاسراج ، 2015 : 146) و(الهيتي، 2006: 4).

ثانيا: اهمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة

تنشط هذه المشروعات في مختلف القطاعات والأنشطة الاقتصادية: صناعية وتجارية وزراعية والبناء والتكنولوجيا، ولها اهمية كبرى في الاقتصاد الوطني، في مجال خلق التنمية عبر رفع معدل الاستثمار بالموارد البشرية والمالية المتاحة وتنشيط الاقتصاد الوطني. وتشير اغلب الدراسات إلى ان نمو اغلب الاقتصادات الكبرى انما يات في جانب منه عبر الأنشطة التي تقوم بها هذه المشاريع، ففي الاتحاد الاوروبي يوجد نحو 20.4 مليون مشروع صغير ومتوسط، يعمل فيها نحو 80.8 مليون عامل، وفي اليابان يوجد نحو 4.5 مليون مشروع يعمل فيها نحو 27.7 مليون عامل، وفي الولايات المتحدة يوجد نحو 25.4 مليون مشروع يعمل فيها نحو 68 مليون عامل، حسب احصاءات عام 2005(MOFA ،2006: 21-22) و (حميدي و عوينان، 2014: 21 -22)، وهي مؤشر على اهمية تلك المشاريع في الاقتصادات الوطنية لتلك الدول.

وتتصف المشروعات الصغيرة والمتوسطة بالعديد من الخصائص والميزات التي تجعلها ملائمة لتحقيق تنمية في الاقتصادات الوطنية، نظرا لسرعة استجابتها لطبيعة الأنشطة الاقتصادية داخل الدولة، فهي: سهولة التأسيس وسهولة استعادة راس المال المستثمر، ومرنة في ادارتها، ومرنة في التشغيل، وتتكيف بسرعة مع العمل والانتاج، ومتخصصة في انشطتها، وتنتشر جغرافيا بسهولة (الاسرج،2015: 10) و(العنزي، 2013: 2).

وتحتل تلك المشروعات مكانة مهمة في الاقتصاد الوطني للعديد من دول العالم، وذلك لما تتمتع به من اهمية تكمن في(فزع، 2013: 132) و(ساجت، 2013: 63-66):

أ- ان هذه المشاريع تمثل النمط الغالب للمشاريع الاقتصادية والصناعية عالميا، بوصفها اكثر الادوات شيوعا وبساطة في الاسهام برفع الناتج المحلي الاجمالي، وفي توفير فرص العمل، لقطاعات عريضة من العمالة الماهرة وغير الماهرة.

ب- ان هذه المشاريع تسهم بتعبئة المدخرات الصغيرة واعادة ضخها في صورة استثمارات محلية، وطالما ان هناك مدخرات مرتفعة لدى الافراد فان ما يسهم باحداث حراك اجتماعي-اقتصادي هو التراكم الرأسمالي وتوجيهه نحو قطاع المشاريع الصناعية الصغيرة والمتوسطة.

ج–ان هذه المشاريع تعد من الاليات الفعالة في إنتاج وتوفير سلع وخدمات منخفضة التكلفة تلاءم احتياجات المواطنين من ذوي الدخول المنخفضة.

د–تسهم تلك المؤسسات في تحقيق توازن في هيكل النشاط الإنتاجي، فهذه المشاريع تنتشر حيث يوجد سوق يطلب سلع وخدمات، ومن ثم فانها تسهم بخلق قاعدة لصناعات واسعة تسهم بشكل أو آخر في تعظيم التنوع في الناتج المحلي الاجمالي وتعطي رجحانا لقطاع الصناعات فيه، كما توسع قطاع المنتجات والخدمات في الهيكل الاقتصادي، طالما انها مبنية على قواعد: الربحية والمبادرة الفردية والتنافس.

هـ–ان اغلب المشاريع الصغيرة والمتوسطة تعتمد على التكنولوجيا المطورة محليا، أو انها تعيد تكييف التكنولوجيا الوافدة حتى تكون المنتجات تلبي الاذواق المحلية، وهو في الحالتين يسهم بتطوير الاقتصاد الوطني.

ن–ان مخرجات تلك المشاريع يقود إلى احلال واسع للواردات، فإنتاجها هو مما يحتاجه السوق المحلي، ومن ثم فان ذلك السوق سوف يقوم باحلال صناعاته محل استيراد سلع وخدمات للسوق المحلية. وفي دول مثل جنوب شرق اسيا والصين فان الاعتماد الكبير اتجه نحو تطوير هذه المشاريع لتشارك بتنمية قطاع التصنيع لاجل التصدير.

ورغم تلك الاهمية، الا ان الواقع يؤشر ان المشروعات الصغيرة والمتوسطة انما هي مشروعات لا تكون على نوع واحد، انما هناك انواع متعددة منها المشاريع الإنتاجية والمشاريع الخدمية والمشروعات التجارية، وكل منها تنتج سلع أو تقدم خدمة محددة، فهناك مشروعات منتجة للسلع الاستهلاكية (غذائية وملابس ونسيج وغيرها)، وأخرى تنتج سلع وسيطة (ميكانيكية وكهربائية وكيماوية وبلاستيك ومواد بناء وغيرها). كما ان اغلب تلك المشاريع هي اما مشاريع عائلية (تتكون من مساهمة افراد العائلة ماليا، واليد العاملة تتكون من افراد العائلة في الغالب)، أو تكون مشروعات تقليدية (تكون بعيدة عن الطابع العائلي الخاص). ومهما كان تصنيف تلك المشاريع أو توصيفها، فهي تتكون من: بشريا (قوة عمل بسيطة، مع مهارات شخصية)، وعلى صعيد المادة (تتطلب آلات ومواد خام)، وعلى صعيد الارباح (تتطلب وجود راس مال بسيط، واستخدامه لغرض ادامته وتطويره)(Nagarajan and Dennis،2008:7–12).

المبحث الثاني

بطالة الشباب في العراق وخصائص سوق العمل العراقي

بلغت مشكلة بطالة الشباب في العراق مراحل خطرة في السنين الاخيرة، وهو ما اشر ان التنمية مشروع لم يحقق غاياته في هذا البلد رغم ما حصل عليه من عوائد مالية كبيرة بعد عام2003 (Mohsin, Zhang، 2015:138–142)، وهو ما يتطلب الاشارة الى واقع بطالة الشباب، وخصائص سوق العمل.

اولا: واقع البطالة في العراق وأسبابها

توجد تعريفات متعددة للبطالة، تدور حول معنى عدم استخدام المجتمع لقوة العمل استخداما كاملا (بطالة سافرة) أو امثلا (بطالة جزئية). ويعرفها البعض بكونها التوقف الاجباري لجزء من القوة العاملة مع وجود الرغبة والقدرة على العمل، وتحدد قوة العمل بكافة السكان الناشطين اقتصاديا بين 15– 65 سنة، بمعنى اخر، ان العاطل عن العمل هو: الشخص القادر على العمل والراغب به عند مستوى الاجور السائد الا انه لا يجد عملا، وتعد البطالة اهم التحديات التي تواجه اقتصاديات العالم لكونها ترتبط بادارة الموارد البشرية المتاحة داخل الدولة، ومن ثم وجود النتائج السلبية المحتملة عن ارتفاع البطالة امنيا واقتصاديا واجتماعيا.

واذا ما اتينا إلى انواع البطالة داخل الاقتصاد الوطني سنجد انها تتوزع على عدة انواع، وهي (Report Iraq, Economy Profile 2016، 2016:4-6) و (Amjad, 2009: 34-38):

1-البطالة الاحتكاكية، وتشير إلى توقف الافراد مؤقتا عن العمل بحثا عن وظيفة افضل، وينتقل الافراد بين قطاعات الاعمال بارادتهم نتيجة وجود بيانات عن سوق العمل، والمدة التي يقضيها الافراد في البطالة الاحتكاكية تكون قصيرة.

2-البطالة الهيكلية، وهي ناجمة عن تحول في الطبيعة الإنتاجية في الاقتصاد، ومن ثم يخرج من سوق العمل العمال غير المؤهلين تاهيلا مناسب مع طبيعة الاعمال التي تم انشائها، ويتم ذلك بفعل تغير طبيعة الاستهلاك أو بفعل دخول انواع جديدة من التكنولوجيا لقطاع الإنتاج.

3-البطالة الدورية، وهي المرتبطة بالدورات الاقتصادية: الركود والكساد، وهما يمكن ان يظهرا نتيجة عوامل اقتصادية تامة، أو نتيجة ظروف عدم الاستقرار، وهو ما يمر به العراق منذ عام 2003 صعودا، كونها تسبب باستثمارات منخفضة في القطاعات الإنتاجية، بمعنى انخفاض الطلب الكلي مما يؤدي إلى فقدان بعض قوة العمل لوظائفها.

4-البطالة المقنعة، وتنتشر بين المؤسسات الحكومية، نتيجة وجود افراد يتقاضون اجور من دون اضافة حقيقية إلى الإنتاجية، ويأت التوسع في التشغيل الحكومي لتحقيق نتائج سياسية واجتماعية متعلقة بمساهمة الدولة في خفض نسب البطالة، أو اعادة توجيه الموارد عبر التوظيف الحكومي.

5-البطالة الموسمية، وتفيد بوجود انخفاض في الطلب الكلي في بعض القطاعات الاقتصادية مثلا السياحة أو الصيد مما يؤد إلى بطالة العاملين في تلك القطاعات.

6-البطالة السلوكية، وهي بطالة اختيارية اما نتيجة وجود مصادر دخل أخرى أو لان الوظائف القائمة غير مرغوبة من قوة العمل.

7-البطالة المستورد، وتكون نتيجة احلال عمالة اجنبية في قطاع معين، يتميز بانخفاض حاد في الطلب على سلعه وخدمات محلية معينة، أو ان يتجه إلى استيراد السلعة أو الخدمة بالكامل من السوق الاجنبية.

8-العمالة الناقصة، وتكون عندما يقوم الفرد بالإنتاج اقل من قدرته، ومثاله عمل العمالة الماهرة بقطاعات تحتاج إلى عمالة غير ماهرة، أو في حقل تخصص آخر لا صلة له بها.

وكل نوع من الانواع في اعلاه يحتاج إلى علاج خاص به، فلا توجد مشكلات كبيرة في البطالة الاحتكاكية أو الدورية أو الموسمية أو السلوكية، انما اكثر المشكلات تدور حول البطالة الهيكلية، واقلها في الانواع الأخرى من البطالة. ومع ذلك، فهذا الكلام يبقى نسبي كونه يتباين وضعه من اقتصاد إلى اخر ومن فترة زمنية إلى أخرى.

وبعد ان قدمنا وصف للبطالة بشكل عام، يقتضي الحال الاشارة إلى البطالة الموجودة في العراق، وتشير التقديرات الاولية إلى الاتي:

جدول (1): واقع البطالة في العراق لسنوات مختارة النسبة بال%

انواع البطالة/ السنوات		سنوات مختارة		
		2005	2010	2015
البطالة إلى قوة العمل الكلية		%28.1	%28.4	%29
البطالة حسب الفئة العمرية	الفئة العمرية 15- 29 سنة	%19	%21	%20
	الفئة العمرية 30-49 سنة	%5.1	%5	%6
	الفئة العمرية 50- 65 سنة	%4	%2.4	%3
الجنس	ذكور	%18	%19.1	%19.3
	اناث	%10.1	%9.3	* %9.7
البيئة الحضارية	حضر	%16.3	%17.1	%18.1
	ريف	%11.8	%11.3	%10.9
التحصيل الدراسي	لا يقرأ ويكتب وابتدائية	%52.8	%32.7	%31.1
	متوسطة واعدادية	%22.6	%32.8	%33.1
	معهد وجامعية اولية	%24.4	%30.8	%33.6
	شهادات عليا (ماجستير ودكتوراه)	%0.2	%3.7	%2.2

*يلاحظ ان 87% من النساء هن خارج قوة العمل، لأسباب مختلفة، واهمها البطالة السلوكية، الا ان نسبة مشاركة المرأة في سوق العمل تزداد مع ارتفاع تحصيلها الدراسي، الجامعي والدراسات العليا، اذ يبلغ معدل مشاركتها بسوق العمل 67.8%، في حين انها للرجل 89.3%.

المصدر: من عمل الباحث بالاستناد الى: عبد الله، نداء حسين، 2007، واقع البطالة في العراق، رسالة دبلوم عال في الاحصاءات التطبيقية، بغداد، المعهد العربي للتدريب والبحوث الاحصائية، ص ص23-24. وايضا: عبد الرضا، نبيل جعفر و عبد الرحيم، مروة، 2016، مشاركة المرأة العراقية في سوق العمل، عمان، مركز الدراسات والابحاث العلمانية في العالم العربي، ص ص12-13.

والجدول اعلاه يبين وجود بطالة عامة في العراق، بلغت بين 28- 29% من قوة العمل طوال المدة بين 2005-2015، وهي بطالة ترتفع عند الفئة العمرية 15- 29 سنة، أي الفئة الشابة والتي دخلت سوق العمل. كما انها تتركز لدى الذكور اكثر منه لدى النساء بواقع 19.3% الى 9.7% على التوالي في عام 2015، ومبعث هذا الارتفاع هو ان اغلب النساء يقعن تحت عنوان بطالة سلوكية، وتظهر الرغبة بالعمل عند مستوى الاجور السائدة لدى الاناث الخريجات.

والامر الذي لا يمكن حسابه هو تشخيص النسب لكل من انواع البطالة التي ذكرناها على اجمالي البطالة القائمة في العراق، بحكم غياب قواعد البيانات ووجود تفاوت بين الارقام الموجودة. كما ان بعضا من البطالة لا يعود إلى خصائص سوق العمل انما يرجع إلى عدم الاستقرار الامني والسياسي، فالعراق بلد نامي وبه موارد تكفي لتحريك الاقتصاد الا ان عدم الاستقرار يدفع إلى هروب رؤوس الاموال وعدم الاتجاه إلى بناء البنية التحتية اللازمة لاطلاق عملية التنمية(ساجت، 2016: 68-71).

وبكل الاحوال فان البطالة التي صاحبت عدم الاستقرار وعملية الفساد في المشاريع التنموية، لها خصائصها التي يمكن التعامل معها لاستيعاب البطالة ولاعادة إنتاج التنمية، ومن تلك الخصائص هي: تدني المستويات التعليمية للعاطلين عن العمل، ويكون البطالة ظاهرة تقترن بالشباب، واغلب المهارات التي يحملها الشباب لا تناسب احتياجات

سوق العمل، أي انها عمالة غير ماهرة، وضعف برامج التدريب المهني الموجه لسوق العمل،..(الدعمي، 2015، 91-39). ومن ثم فان العلاجات التي يمكن بها التعامل مع هذه الخصائص هو باطلاق برامج للمبادرات الخاصة لانشاء مشاريع صغيرة مدعومة من جهات تمويل محلية، يمكن لاصحابها من العمل وتشغيل مجموعة صغيرة من العمال (الناصح، 2009: 166-170).

وما يهمنا هنا هو الاشارة إلى الفئة العمرية الشابة (15- 29 سنة)، والفئات الشابة هم اكثر الفئات التي تتاخر قليلا قبل ان تصبح ناشطة اقتصاديا، اذ ان مستوى النشاط بين الشباب منخفض قياسا إلى الفئات الأخرى من قوة العمل، ويزداد انخفاض النشاط الاقتصادي بين الاناث (8% منهن ناشطات) قياسا للذكور (34%) ضمن الفئة العمرية الشابة (وزارة التخطيط، 2012: 115-116) و (عبد الرضا وعبد الرحيم، 2016)، وبين هؤلاء الفئة ترتفع معدلات البطالة بشكل كبير جدا، تصل إلى نحو 50% من حجم البطالة الكلية وفقا لاحصاءات عام 2015، وما يضاعف من حجم المشكلة ان سوق العمل يدخله سنويا نحو 450 الف شخص، اغلبهم من غير الخريجين، وينمو بمعدل يصل إلى نحو 3.2%، في حين ان حجم النمو الحقيقي في الناتج المحلي الاجمالي اتجه إلى الانكماش بعد عام 2014، باستبعاد الريع النفطي، كما ان النمو في قطاع التوظيف انخفض في القطاع الحكومي منذ عام 2015، ولم يشهد القطاع الخاص نموا (العاني، 2015: 135-138).، وهذا ما يفيد ان البطالة سترتفع بمعدلات تتراوح بين 1-1.5% كل عام ان لم يتم تفعيل التشغيل في القطاع الخاص (غيدان، حطيمان،2016: 96-98).

واذا ما رجعنا إلى أسباب البطالة في العراق، يلاحظ ان هناك عدة أسباب تقف وراء توسع مستويات البطالة وهي (محمد،2015: 8-11) و(جمالي، الحجيمي، 2015: 89-83):

1-عدم كفاية عناصر الإنتاج وخاصة المتعلق برؤوس الاموال، التي تكفي لاطلاق برامج تنمية سواء كانت حكومية (جراء ضياع الاموال بعمليات فساد واسعة)، أو خاصة (بفعل الخشية على المدخرات من ان يطالها عدم الاستقرار الامني فينتهي إلى هلاكها).

2-ما زالت القطاعات الاقتصادية الكبيرة في التشغيل هي قطاعي الموارد الاولية والزراعة، في حين ان اطلاق القطاع الصناعي يحتاج إلى جهد مضاعف بسبب عدم وجود تراكم لراس المال وضعف القدرة على جذب الاستثمار الاجنبي، كما يحتاج إلى وجود استقرار امني ملائم والى وجود بنية تحتية من طرق وطاقة تكفي لبناء المنشات وادارة عملية الإنتاج.

3-ان حجم الفئة الشابة في العراق كبير جدا، بفعل عوامل الخصوبة المرتفعة (ينمو سوق العمل سنويا نحو 3.2%)، في حين ان نمو الاقتصاد ما زال منخفض جدا بل انه تعرض للانكماش منذ عام 2014، اذا ما استثنينا النمو المتحقق جراء بيع النفط والتصرف بعوائده.

4-كثرة العمالة غير الماهرة، كما مبين بالجدول (1) اعلاه، سواء بسبب ضعف مستوى التعليم الذي تلقته، كما ان العمالة المتعلمة تعمل في احيان كثيرة في غير حقل الاختصاص، فضلا عن ان القطاع الحكومي يظهر فيه ارتفاع كثافة العمل في اغلب المنشات الاقتصادية والصناعية على حساب الإنتاجية، ويرتفع فيها العمالة التي تعمل خارج حقل الاختصاص.

5-عجز الحكومة على اطلاق مبادرات مهمة لتمويل مشاريع التنمية الحكومية، وما ينفق يتآكل بالفساد المستشري ليكون الانفاق بلا غطاء تنمية حقيقي، والضعف في اطلاق مبادرات لقروض تكفي لاطلاق مشاريع صناعية وتجارية يمكن ان تحقق تنمية في العراق.

6-ولا ننسى بالطبع تاثير الحروب والفساد على توسيع حجم البطالة، فالحروب قادت إلى عدم استقرار وتوجيه الانفاق إلى التوسع في الانفاق العسكري والامني لمواجهة حالات عدم الاستقرار، والفساد قاد إلى هدر في الموارد الاقتصادية مما جعل الموارد المخصصة لاقامة مشاريع تنموية لا تحقق الهدف من وجودها.

7-ما زال القطاع العام هو المهيمن على الأنشطة الاقتصادية، والدولة تعمل بعقلية مقدم الاعانات عبر المرتبات الشهرية للموظفين، ولم يتم الاتجاه إلى دعم بناء أنشطة اقتصادية تكفي لاطلاق تنمية حقيقية في البلد.

8-يعاني القطاع الزراعي من وجود مشكلات بنيوية فيه جراء اعتماد اساليب تقليدية في الإنتاج، ورغم عدد العاملين في هذا القطاع البالغة نحو 13.6% (وفي القطاع الصناعي نحو 14.8% وفي قطاع الخدمات نحو 71.7%)، الا ان إنتاجيته متدنية، ونسبته إلى الناتج المحلي الاجمالي لم تتعدى 5.9% في عام 2015، كما ان هذا القطاع يعاني من ضعف وجود عناصر الإنتاج الاساسية له، واهمها ضعف كمية المياه المتاحة للمحافظة على كمية الإنتاج الزراعي، وهو ما ينذر بتقلصه(صندوق النقد العربي،2015: 271-280) و (البنك المركزي العراقي، 2014، 69).

9-ان مخرجات التعليم الجامعي أو الفني لا تتلاءم واحتياجات سوق العمل، فالجامعات الحكومية تخرج سنويا نحو 39% من طلبتها باختصاصات انسانية لا يحتاجها سوق العمل، وترتفع النسبة اذا اضفنا الجامعات الاهلية لتصل إلى ما نسبته نحو 49%، في حين ان الاختصاصات العلمية لا تتفق في اغلب الاحيان مع متطلبات سوق العمل، بمعنى انه من مجموع نحو 450 الف شخص يدخل سوق العمل سنويا هناك نحو 39% منهم هم خريجون، واغلبهم لا يتسع لهم سوق العمل للتوظيف حسب الاختصاص الجامعي الذي استطاع الحصول عليه، والامر يرجع إلى كون انشاء اختصاص علمي مرغوب بجامعة أو حذف اختصاص علمي غير مرغوب بسوق العمل، انما يحتاج إلى اجراءات روتينية تدفع الجامعات إلى النأي بنفسها عن جعل الجامعة وسوق العمل متفاعلين.

الاسباب اعلاه، دفعت البطالة بين الشباب تحديدا إلى التفاعل والارتفاع، لمستويات غير مسبوقة.

ثانيا: الخصائص السكانية لقوة العمل

لقد خضع العراق خلال السنين الاخيرة إلى تغيرات سكانية مهمة، من ارتفاع معدل استنزاف قوة العمل، لأسباب عدة منها الهجرة، ونتائج الحروب على التوازن السكاني، وبدأ ارتفاع سعة قاعدة الامية والتحصيل الدراسي المنخفض، **وهذا الامر سيتسبب بنتائج لن يعف منها سوق العمل الوطني. واذا ما اتينا إلى خصائص السكان في العراق سنجد الاتي:**

من حيث الجنس هناك تفاوت يقع بقوة العمل جراء النتائج السلبية للحروب التي يكون ضحاياها اعداد كبيرة نسبيا من الرجال، اما من حيث الفئات العمرية، فان العراق يعد من البلدان الشابة، وقوة العمل فيه كبيرة تقارب ال 60.5%، والفئة الشابة فيه بين 15- 39 سنة تقدر بنحو 38.2% من مجموع السكان الكلي، ينظر الجدول (2).

جدول (2) الخصائص السكانية الرئيسة لسنة 2015، كنسب %

الفئات	النسبة %
الرجال	%50.2
النساء	%49.8
اقل من 15 سنة	%34.1
بين 15 و 39 سنة	%38.2
بين 40- 49 سنة	%18
بين 50- 65 سنة	%7
اكثر من 65 سنة	%2.7

المصدر من عمل الباحث بالاستناد إلى:

تقرير: 36 مليون نسمة عدد سكان العراق عام 2015 حسب وزارة التخطيط. صحيفة الصباح البغدادية، في: 25 كانون الاول 2015. http://www.alsabaah.iq/ArticleShow.aspx?ID=98617

فالجدول يبين ان قوة العمل واسعة في العراق، وهي ستنمو بمعدلات مرتفعة خلال السنين القادمة، بحكم حجم الفئة العمرية (اقل من 15 سنة) نسبتها (34.1) وهي نسبة مرتفعة .

اما من حيث التحصيل الدراسي، فان قوة العمل تتالف من نحو 39% حائزة على تاهيل جامعي فاعلى، ونحو 30% على تاهيل ثانوي، ونحو 31% تضم غير المتعلمين والحاصلين على مؤهل ابتدائي، وسوق العمل لا يتقبل كل قوة العمل الداخلة اليه والتي تقدر بنحو 450 الف شخص سنويا، انما يستوعب اقل من 100 الف شخص في اعمال مختلفة اغلبها غير دائمية، وتبقى النسب الأخرى تعاني من اوضاع ومظاهر البطالة المختلفة، وفي اكثر التقديرات تفاؤل فان نسب البطالة ستنمو سنويا بمعدل 1- 1.5% (التفاوت بين معدل النمو السكاني والنمو الاقتصادي) ان استمر وضع العراق على ما هو عليه عامي 2015- 2016. ما يهم هنا ان القدرة على تشغيل هذه العمالة الشابة غير متحققة في العراق، وهو ما يدعو إلى ان ترفع معدلات الاستثمار في القطاع الخاص من اجل استيعابها.

مما تقدم، فان قوة العمل الكلية بلغت نحو 60.5% عام 2015، وهي تنمو بمعدل 3.2% سنويا، في حين ان الطلب على العمالة والتشغيل لا ينمو الا بمعدلات بسيطة جدا، يرتبط بعضها بالنمو في التوظيف الحكومي، وهذا التوظيف انخفضت قابليته على الاستخدام عامي 2015 و 2016 ويتوقع ان يستمر كذلك حتى عام 2020 بفعل شروط صندوق النقد الدولي لعام 2016، التي فرض فيها منح العراق قرض بقيمة 15 مليار دولار مقابل خفض الانفاق الحكومي وخصخصة القطاع العام والاشراف على تنفيذ خطة الاصلاح الاقتصادي (خوشناو، 2016). ويلاحظ، ان اكثر القطاعات فاعلية في العراق هو القطاع النفطي الذي يوفر نحو 97% من ايرادات الدولة السنوية الا انه لا يوظف الا نحو 1% من قوة العمل كونه قطاع يعتمد على استخدام اسلوب الإنتاج الذي يعتمد على راس المال وليس قوة العمل (عبد الرضا، عبد الرحيم، 2015: 12)، وهو ما يدفع إلى ضرورة تنشيط الاقتصاد غير النفطي. وتنشيط هذا الاقتصاد ليس بالامر السهل انما يعتمد على السياسات الاقتصادية التي تتبعها الحكومة، وما يلاحظ على السوق العراقية، هو ان معدل الاستثمار الحكومي إلى النفقات العامة انخفضت من 47% عام 1980

إلى نحو 28% عام 2015، مع قدرة تنفيذ محدودة للمشاريع الاستثمارية لم تتعدى 38% طوال المدة بين 2004-2015.

ومع النمو المحدود في الاقتصاد غير النفطي، ثم الاتجاه إلى الانكماش بمقدار 3.9% للاعوام 2014- 2015 (البنك الدولي، 2016)، فان الامر انتهى كنتيجة إلى نمو معدلات البطالة إلى مستويات غير مسبوقة، كون قوة العمل لا تجد فرص ملائمة للتشغيل، واكثر البطالة التي ظهرت واخطرها هي بين الشباب الذين يدخلون إلى سوق العمل. ولا ننسى بالطبع، ان الحديث عن وجود البطالة بين الشباب، يفيد ضمنا بخطورة هذا النوع من البطالة، كونه يتفاعل مع مظاهر خطرة اجتماعيا وسياسيا وامنيا، واهمها (راضي، 2015: 704-707) و (صليبي، 2015: 20):

-عدم وجود دخل ثابت لدى الشباب، وهو ما يقودهم إلى: تاخير سن الزواج بكل ما له من تاثيرات اجتماعية ضارة تخل بامن المجتمع وقيمه

- دفع الشباب العاطل إلى اختيار سلوكيات غير عقلانية لمعالجة الوضع المالي والفراغ الذي يسود في حياتهم: اما اللجوء إلى التطرف فكريا أو اللجوء إلى الانحلال والادمان

- او يمكن ان يلجا الشباب العاطل إلى الاساليب غير المشروعة لكسب المال، مثلا الانضمام الى عصابات للجريمة المنظمة

- او ربما يغلب اتجاه الهجرة لدى الشباب إلى دول أخرى فيفقد الوطن ثروة لا تعوض.

المبحث الثالث

واقع التشغيل في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومعوقاته

تشير البيانات إلى ان الناتج المحلي الاجمالي في العراق بلغ نحو 223.4 مليار دولار عام 2015، وان معدل النمو المتحقق هو نحو 1.5%، واذا ما استثنينا عامل النفط سنجد ان الاقتصاد العراقي في باقي القطاعات الأخرى عانى من انكماش (- 3.9%) (البنك الدولي، 2016).

ان الاقتصاد يمكن ان ينمو في ظل مستويات بطالة مرتفعة، الا انه سيكون غير موظف للموارد الموجودة بكفاءة، فهناك موارد معطلة، وهذه الظاهرة موجودة في البلدان المتقدمة كما في البلدان النامية (Agwu,2014: 106-109)، الا ان البلدان المتقدمة يغلب عليها نوع البطالة الاحتكاكية والبطالة الدورية، في حين انه في البلدان النامية فانه يسود اغلب انواع البطالة الأخرى التي ذكرناها سابقا. ولا ينف ذلك ان الاقتصادات النامية فيها توظيف مرتفع، الا انه لا يلبي احتياجات السوق من قوة العمل المتاحة. وفي العراق، فان البلد يعد من البلدان النامية، ومشكلته ليس بالتوظيف أو التشغيل، انما في عدم الاستقرار، التي اثرت على معدل نمو القطاعات الاقتصادية وعلى النمو الاقتصادي بشكل عام، والذي انتج نتيجة فرعية مهمة الا وهي ضعف مستويات التوظيف والتشغيل، ولجأت الحكومات المتعاقبة إلى علاج هذا الامر عبر توسيع القطاع العام من دون إنتاجية تذكر، بل تحملت الدولة عبء رفع الانفاق العام بدلا من توجيه الموارد نحو الانفاق على قطاعات مهمة: التعليم والصحة ودعم الصناعة والزراعة..

في هذا المبحث سنشير إلى نقطتين: واقع التشغيل في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العراق، ومعوقات الحد من مساهمة تلك المؤسسات في التشغيل خاصة بين الشباب.

اولا: واقع التشغيل في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

ان للمشاريع الصغيرة والمتوسطة اهمية كبيرة في التشغيل والتنمية، هذا ما تؤكده الدراسات المختلفة (يحياوي، 2011: 22-23)، ونظرا لطبيعة الاقتصاد العراقي والضعف الذي يعانيه لأسباب متعددة لا مجال للخوض فيها هنا، وهو ما يمكن تلمسه من خلال مؤشرات متعددة واهمها التنمية وضعف التنوع في القطاعات التي تشكل الناتج المحلي الاجمالي بفعل التركيز على الريع النفطي،.. اصبح لزاما عليه ان يتجه إلى تنمية قطاع المشاريع الخاصة الصغيرة والمتوسطة.

لقد اعتمد العراق في العام 1983 تعريفا للمشروعات الصغيرة بكونها تلك المشاريع التي توظف ما بين 1- 9 عمال، وتستثمر اقل من 10 الف دولار، في حين المشاريع المتوسطة هي التي توظف ما بين 10- 29 عامل، وتستثمر بين 10 الف دولار- 100 الف دولار (المجموعة الاحصائية، 2008-2009: 113) و(حمزة و مصطفى، 2015: 13-14). وكما ذكرنا، ان قوة العمل الكلية في العراق بلغت عام 2015 نحو 60.5% من مجموع السكان، أي انها نحو 21.5 مليون إنسان، وان القطاع الحكومي استوعب اقل من 5 مليون منهم، ومنهم نحو 31% في التشكيلات العسكرية والامنية (الجهاز المركزي للاحصاء، 2015) و(ميرزا، 2015)، في حين البطالة تقع عند مستوى قارب ال 29% أي انها نحو 6.2 مليون انسان، وهذا ما يفيد ان نحو 10.3 مليون انسان اما يعمل باعمال دائمة أو وقتية، أو انه لا يعرف نفسه كعاطل عن العمل. بمعنى أخرى يتم تفعيل انواع البطالة الأخرى ومنها: بطالة احتكاكية (اختيارية مؤقتة)، وبطالة دورية، وأخرى موسمية (القطاع الزراعي تحديدا)، وبطالة سلوكية (بين النساء تحديدا)، فضلا عن قطاعات أخرى يمكن ان نضمهم لغير العاملين (الطلبة وذوو الاعاقة جراء ما مر على العراق من ظروف غير مستقرة) وهي بمجموعها تشكل قرابة 1.5 – 2 مليون انسان من قوة العمل الكلية. بعبارة أخرى، هناك نحو 10.3 مليون انسان من قوة العمل يقعون تحت عنوان قوة العمل الراغبة بالعمل، وهؤلاء يجدون فرصهم في قطاع الاعمال الخاصة المختلفة، وبضمنه المشاريع الصغيرة والمتوسطة، فضلا عن الاعمال الحرفية والتقليدية الفردية.

ان قطاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة تعتمد بالمقام الاول على راس المال الفردي أو العائلي، أو عبر استثمارات محدودة (White, 2009: 10-12)، وهي ظاهرة عرفها العراق قديما، الا انها تفاعلت بقوة بعد عام 1991 مع العوامل السياسية وضعف قدرة الدولة على ادارة ملف الاقتصاد، فبدأ ينمو قطاع هذه المشاريع، وكما مبين في الجدول (3)، انه في العام 2000 مثلا بلغ عدد المشاريع الصغيرة 77167 مشروع، قامت بتشغيل نحو 164.9 الف عامل، في حين بلغ المشاريع المتوسطة 210 مشروع وظفت 34.9 الف عامل، اما في عام 2005 فان واقع هذه المشاريع اشر تراجعا فيها، اذ بلغ عدد المشاريع الصغيرة 10088 مشروع وظفت 50.2 الف شخص، اما المشاريع المتوسطة فبلغت 76 مشروع، وظفت 11.2 الف شخص، ومرجع هذا الانخفاض يعزا إلى عدم الاستقرار السياسي والامني وضعف البنية التحتية وصعوبة الوصول إلى مصادر الطاقة والاسواق. اما في العام 2010 فبلغ عدد المشاريع الصغيرة 15611 مشروع، وظفت 78.1 الف شخص، وعدد المشاريع المتوسطة 67 مشروع، وظفت 2.3 الف شخص، واستمرار المعدل المنخفض في هذه المشاريع عكسه استمرار الوضع العام غير المستقر في العراق، واتجاه الافراد إلى الاستثمار في المشاريع الصغيرة اكثر من قيامهم بالاستثمار في المشاريع المتوسطة. اما في العام 2015 فبلغ عدد المشاريع الصغيرة 23110 مشروع، وظفت 138.6 الف شخص، وعدد المشاريع المتوسطة 104 مشروع، وظفت 3.7 الف شخص (صليبي،2016: 5-7) و(يحيى،2015: 2-4). وهو ما يؤشر

ان هناك اتجاه من العاطلين عن العمل والمستثمرين الصغار لتنشيط مشاريع خاصة في ظل ضعف دور الدولة في التعامل مع المشكلات الاقتصادية.

الجدول (3): نسب المشاريع الصغيرة والمتوسطة في العراق لسنوات مختارة

المشروع/ السنة	2000	2005	2010	2015
المشروعات المتوسطة	210	76	67	104
عدد العاملين في المشاريع المتوسطة	34.9 الف	11.2 الف	2.3 الف	3.7 الف
متوسط عدد العاملين في كل مشروع	16.6 عامل	14.7 عامل	34.3 عامل	36.1 عامل
المشروعات الصغيرة	77167	10088	15611	23110
عدد العاملين في المشاريع الصغيرة	164.9 الف	50.2 الف	78.1 الف	138.6 الف
متوسط عدد العاملين في كل مشروع	1.8 عامل	4.9 عامل	5.1 عامل	6.1 عامل
مجموع المشروعات	77377	10164	15678	23214
عدد العمالة المستخدمة	199.8 الف عامل	61.4 الف	80.4 الف	142.3 الف
مساهمة المشاريع الصغيرة والمتوسطة في التشغيل %	%20.1	%5.1	%6.1	%6.3

المصدر، من عمل الباحث بالاعتماد على:

-فزع، عمر خلف ، 2013، مشروعات الاعمال الصغيرة في العراق، التوطين والتمويل، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد 5، بغداد، كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، ص ص137-138.

-داود، فضيلة سلمان ، صادق راشد الشمري، 2013، التوجه الاستراتيجية للمصارف في احتضان المشروعات الصغيرة والمتوسطة في العراق، مجلة الادارة والاقتصاد، العدد 94، الجامعة المستنصرية، 2013، ص ص62-63.

-تقرير، المشاريع الصغيرة في العراق، موقع الوسيط، في: 27 تشرين الاول 2014. http://www.alwaseet-iraq.com/view.135/

ان القيمة التقديرية لعوامل الإنتاج في هذه المشاريع الصغيرة والمتوسطة بلغ نحو 200 مليون دولار عام 2005، ونحو 210 مليون دولار عام 2010، ونحو 250 مليون دولار عام 2015. والملاحظ على هذه المشاريع هو غلبة المشاريع الصغيرة، وانخفاض معدل التشغيل فيها، والسبب يعود إلى كون تلك المشاريع قليلة راس المال، تعلقت بكونها سهلة الانشاء، ويمكنها ان تتحمل مخاطر احتمالات الخسارة فيها (Alia, 2014: : 166-169). ان ارتباط جانب من معالجة مشكلة البطالة بالمشاريع الصغيرة والمتوسطة (الورد، 2006: 2-4). انما يرتبط بكون البطالة في العراق هي من المشكلات التي تزداد تفاقما، وهي تتعلق عند نسبة تقدر بين 28- 29% من قوة العمل الكلية، وتوصلها تقديرات لباحثين إلى نحو 40% من قوة العمل الكلية، استنادا إلى معايير تحسب البطالة الموسمية والسلوكية وغيرها من اشكال البطالة، وما يلاحظ على البطالة بشكل عام هو ارتفاع مستواها عند فئات الشباب أو قوة العمل اليافعة بين 15- 25 سنة، اذ تصل إلى ما نسبته 50% من قوة العمل تلك، وهذا الامر فيه مخاطر مرتفعة، كون البطالة في الاصل لها تبعات سلبية ضارة على المجتمع تهدد الاستقرار الاقتصادي والسلام الاجتماعي حيث تظهر تلك التبعات على شكل أعراض اجتماعية ونفسية خطيرة تسود بين الشباب العاطل عن العمل، تتحول مع الزمن إلى انحرافات أخلاقية وسلوك إجرامي يصعب معالجته.

وما يلاحظ على العراق هو ان الدولة هي رب العمل الاكبر في الاقتصاد، فهي من تقوم بأغلب التوظيف وهي من تقرر اغلب مستويات الاجور (Elasrag, 2010: 3-4)، وكلاهما: التوظيف والأجور يستخدمان كسياسات عامة للتحكم بسوق العمل والقوى العاملة وتقليل مستويات الفقر، وغيرها (وزارة التخطيط، تحليل الوضع السكاني في العراق 2012: 111-112). وحتى يمكن تلمس الادوار التي تقوم بها المشاريع الاقتصادية الصغيرة والمتوسطة في التوظيف أو التشغيل يلاحظ ان هناك تراجعا في اداء الاقتصاد خارج دائرة الريع النفطي، ناجم عن مجموعة عوامل سلبية واهمها (سلمان، 2012: 64-66):

-عدم الاستقرار الذي يعيق ادامة الأنشطة الاقتصادية، ويعيق اتجاه الاستثمار نحو التراكم

-يرافقه اتجاه سلبي للحكومة نحو استمرار التوسع في الانفاق العام والتوسع بالقطاع الحكومي الذي مثل اغلبه بطالة مقنعة ومن ثم مصدر جذب مهم للافراد للتوظيف فيه

-وكذلك طبيعة المرحلة الانتقالية التي يمر بها الاقتصاد العراقي من نظام مركزي أو موجه إلى نظام اقتصاد السوق مما أدى إلى عدم الاستقرار الاقتصادي وبالتالي تفاقم البطالة، والذي يتوقع ارتفاعها في السنين القادمة مع اتجاه البنك الدولي إلى فرض اجراءات (تقليص) التوظيف الحكومي ومراقبة الاقتصاد الوطني وخفض الانفاق العام لمنح العراق قروض تعينه على مواجهة الازمة المالية.

في هذا الظرف، يقتضي الحال التوسع في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فالمؤسسات الاقتصادية والصناعية الكبرى القائمة لا تملك المقومات لإيجاد فرص عمل جديدة العمل انفسهم، إن المشاريع الصغيرة والمتوسطة هي حجر الأساس للنمو والتشغيل في الاقتصادات الحرة، وقد تجسدت أهمية تلك المشاريع خاصة في توفير فرص العمل (Tadesse, 2010: 56-59). أي ان قوتها ليس بحجم تاثيرها في القرار الاقتصادي انما في قوة العمل العاملة بها التي تكون بمجملها قوة كبيرة لا يستهان بها.

ان نسبة مساهمة هذه المشاريع بالتوظيف في العراق ما زالت صغيرة جدا، لا تزيد على 6.3% عام 2015، في حين انها عالميا تقف عند حدود تتراوح بين 50% في الدول النامية و 80% في الدول المتقدمة، كمتوسط، كما ان مساهمتها بالناتج المحلي الاجمالي ما زالت منخفضة، لا تتعدى 0.2% في عام 2015، في حين انها تساهم بنحو 85% من اجمالي الناتج المحلي في بريطانيا، ونحو 51% منه في الولايات المتحدة. واذا ما تتبعنا وجود تلك المشاريع في العراق، فالواضح ان بغداد تحتل مركز الصدارة بوجود نحو 11.4% من تلك المشاريع، يليها محافظة بابل بوجود نحو 10.7% من تلك المشاريع، ثم محافظة النجف بوجود نحو 8.7% منها، واقلها هو محافظة صلاح الدين بوجود نحو 3.9% ومحافظة المثنى بنحو 4.4% من تلك المشاريع (الجهاز المركزي للاحصاء وتكنولوجيا المعلومات، 2009: صفحات متفرقة). ولا يمكن تحقيق ربط ذي جدوى اقتصادية بين معدلات البطالة بين المحافظات ووجود تلك المشاريع، كون تلك المشاريع ما زال معدل اسهامها بالتشغيل على مستوى العراق ككل محدودا جدا ولا يترتب عليه اثار مهمة على مستوى خفض معدلات البطالة الكلية.

ونتيجة التلكؤ الذي اصاب الاقتصاد العراقي لأسباب متعددة بعد عام 2003، واتجاهه إلى الاعتماد المطلق على الريع النفطي، فان القائمين على امر السياسة الاقتصادية بدأوا يدفعون إلى ضرورة ان ينهض الاقتصاد العراقي، صحيح ان مبادرات دعم القطاع الخاص ظهرت واستمرت منذ عام 2007 صعودا، الا انها لم تحقق نتائج على الارض، وهناك قوانين عدة بقت معطلة لم تفعل في تطوير قدرة القطاع الخاص، ومنها قانون حماية المنتجات العراقية رقم 11 لسنة 2010، وهو ما يظهر بتدفق السلع والخدمات للسوق العراقية بلا قيود، بل ان المؤسسات

الحكومية العراقية نفسها لا تتعاقد مع المنشآت الخاصة العراقية لتزويدها بالمنتجات والخدمات انما تلجأ إلى المستورد من السلع والخدمات للتجهيز، وهو ما سمح بان تتعرض المنتجات التي تقدمها المشاريع الخاصة الصغيرة والمتوسطة للمنافسة، في ظرف هي نفسها كانت تعاني من وجود جملة من المشكلات، واهمها (صليبي، 2015: 14-15):

1- نقص التمويل، فالسيولة في السوق العراقية بين المواطنين ضئيلة، وطبيعة الاقراض الموجود في المصارف الحكومية والخاصة والمتعلق بسقف الضمانات والتأمينات يجعل العاطل عن العمل يعزف عن الاقتراض منها.

2-ضعف في قدرة تلبية احتياجات المشروع من المواد الاولية والطاقة والمياه وغيرها من الاحتياجات.

3-تاثير واسع للوضع الامني على قدرة العاملين على العمل بسبب انقطاع الطرق وحظر التجوال وغيرها.

4-وجود سلبيات متعلق بتلك المشاريع ومنها: تردي النوعية، وارتفاع تكلفة الانتاج، وضعف القدرة على التسويق، وانخفاض الإنتاجية، وارتفاع الحوادث ومخاطر غياب الامن الصناعي،..

كل ما تقدم، يجعل المشاريع الصغيرة والمتوسطة تعاني، ووجودها واستمرارها مرتبط ليس بعملية تنموية انما بطلب الربح من قبل القائمين على تلك المشاريع (Smits, 2014: 67-69). ونظرا للاهمية التي يمكن ان تقوم بها تلك المشايع، الامر الذي انتهى إلى ان يطرح مجلس الوزراء في نيسان 2014 استراتيجية لتطوير القطاع الخاص لكي يقوم بدوره في بناء الاقتصاد الوطني، ضمن خطة تمتد حتى العام 2030 (هيئة المستشارين، 2014: 20-22)، تمثل مبادرة دعم برنامج تطوير المشاريع الصغيرة والمتوسطة احد اهم ركائزها، على ان تكون الخطوات الاولى تكون بوجود الحكومة ومشاركتها، والتي تستمر حتى عام 2022، ثم بعد ذلك يطلق الامر للمبادرة التي ستقدم عليها قوى السوق والقطاع الخاص من دون تدخل حكومي (هيئة المستشارين، 2014: 6-7). وبهذا المسلك، يتوقع ان ترتقي قدرات المشاريع الصغيرة والمتوسطة للقيام بالاتي:

1-رفع معدل التشغيل بين العاطلين عن العمل، كلما ازداد عدد تلك المشاريع.

2-وبانتشار المشاريع جغرافيا، سيكون هناك قدرة متوازنة قائمة على المبادرات الفردية لخفض معدل البطالة في سوق العمل على صعيد كل محافظات العراق.

3-بتنوع تلك المشاريع سيكون هناك فرصة لسحب اغلب البطالة، وتشغيلها بمجالات متنوعة.

4-التنوع سيكسب السوق العراقية تنوعا يغني الناتج القومي ويعزز قوته.

ثانيا: معوقات الحد من مساهمة المشاريع الصغيرة والمتوسطة في التشغيل

لا يفيد الطابع المميز للمشاريع الصغيرة والمتوسطة والخصائص التي تقترن بها، انها مشاريع بلا معوقات تؤثر على وجودها وإنتاجيتها، وعلى امكانية ان تنمو وتتطور لتلبي احتياجات التنمية في العراق في السنين القادمة، ولعل من اكثر المشكلات الموجودة على قدر تعلق الامر بالحالة العراقية هي (مراد، 2009: 19) و(عبد الوهاب، 2016: 205 – 208) و(بتال و حميد واخرون، 2011: 46-49):

1-التوسع في القطاع الحكومي، وتقييد أو عدم دعم المبادرة للقطاع الخاص لان تتوسع، خصوصا وان اجراءات منح تراخيص تاسيس المشروعات الصغيرة والمتوسطة ما زالت غير يسيرة، وهذا الامر يجعل العاطلين عن العمل يفضلون خيار التوظيف الحكومي على خوض تجربة انشاء المشاريع الصغيرة أو المتوسطة.

2-ضعف في الاتجاه إلى فرض النظام وحكم القانون، لكي يكون باستطاعة اصحاب المشاريع القيام باعمالهم وعدم تكبدهم خسائر غير مبررة اقتصاديا، فالمشروعات تحتاج إلى ان يتواصل عملها لكي تحقق الغاية من وجودها

(الربحية)، وهي هنا تحتاج الى: استمرار حصولها على المواد الاولية، من مواد خام أو سلع وسيطة، فضلا عن الطاقة وضمان وصول العاملين إلى مواقع عملهم، وضمان القدرة على تصريف السلع والخدمات للسوق المحلية.

3-وجود قيود على دعم وتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة عبر منحها قروض متوسطة الاجل، وجانب من المشكلة يتجسد بكون المصارف العراقية لا تمنح قروض الا عبر ضمانات عينية، وهو أمر لا يستطيع اغلب العراقيين تلبيته مما يستبعدهم من الاقتراض من المؤسسات المالية الرسمية وغير الحكومية، ونتيجة كون المشكلة تكمن في جانبين: ارتفاع البطالة بين فئات الشباب سواء كان من الخريجين الجامعيين الجدد أو من العمالة غير الماهرة (غير المتعلمة تحديدا التي تدخل سوق العمل سنويا)، والرغبة بتحسين اداء الاقتصاد العراقي من خلال دفع السوق إلى ان يشارك بعملية التنشيط. الا ان اغلب قوة العمل لا تملك الاموال اللازمة لانشاء وادارة المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وما منح من قروض صغيرة خلال المدة التالية لعام 2007 لم يقم على تحقيق اغرض تنموية انما امتزج فيه صبغة الفساد والمحسوبية في التوزيع، وقسم آخر منه راع متطلبات اجتماعية (توزيع على شرائح فقيرة من غير البحث في ربحية المشاريع).

4-ضعف في تدخل وزارة العمل والشؤون الاجتماعية لتقديم التدريب اللازم والاستشارات الملائمة فيما يخص المشاريع الخاصة الصغيرة والمتوسطة، فالاجيال الشابة لا تملك دراية واسعة بالاسواق من حيث الصناعات المطلوبة من السوق، وعوامل الإنتاج والتسويق، فالاسواق تبقى بكل الاحوال محكومة بعوامل منها: عدد السكان والسلع المنافسة، ومن لا يفقه شيئا عن هذه العوامل فانه لن يستطيع الصمود امام المنافسة.

فهذه القيود لا يمكن معها استحداث بنية تحتية يمكن فيها حشد المواطنين الذين لا يملكون الأصول المادية أو رأس المال وتأمين التمويل لهم لكي يساهموا في المبادرات الاقتصادية والاجتماعية، ولهذا بقت المشاريع الخاصة ضعيفة ومحدودة، بل وتعرضت للانكماش بعد عام 2003، ولم تبدأ بالتعافي والظهور الا في السنين الاخيرة، جراء وجود اتجاه لدى صناع السياسة العامة الاقتصادية على دعم الاقتصاد الوطني من خلال دعم القطاع الخاص.

وعموما، يوجد في العراق عدد من المشاريع الصغيرة والمتوسطة، والتي نشأت وتطورت اعتمادا اما على تجميع رؤوس اموال عائلية أو عبر استلام اصحابها قروض ميسرة من مؤسسات مصرفية محلية، وحقق اغلب تلك المشاريع نجاحات، الا انها تبقى نجاحات محدودة كونها لم تلقى دعما من الدولة بسبب اتجاه الاخيرة إلى دعم القطاع العام، وعدم وجود رؤية واضحة للسياسات العامة الاقتصادية.

ومما لا شك فيه ان وجود المشروعات الصغيرة والمتوسطة يمثل جدوى اقتصادية مهمة في العراق، واذا ما طورت ودعمت فانها ستكون قادرة على المنافسة وقادرة على رفع معدلات التشغيل خصوصا بين الشباب، كون المشاريع الصغيرة والمتوسطة تقوم على مبادرات فردية في اطار مشروع يلبي احتياجات السوق بلا تقييدات المؤسسات الكبرى أو الحكومية، وكلما انتشرت تلك المشاريع سيكون هناك امكانية لان تشترك بنقطتين مهمتين:

- رفع معدل اسهامها بالناتج المحلي الاجمالي، كونها تخلق تنوع في التصنيع وفي انتاج السلع والخدمات، بما يسهم بتحريك الاقتصاد الوطني.
- رفع معدل تشغيلها للقوى العاملة، وستكون قادرة على تلبية احتياجات سوق العمل بتنوعه، كونها تعرض تشغيل متنوع المجالات في كل مشروع موجود.

واليوم، ان أراد العراق، اطلاق مبادرة طموحة لدعم تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة، يقتضي الحال اعتماد استراتيجية تحاكي احتياجات تلك المشاريع في مجال التشريع والتنظيم، وفي مجال سياسة التمويل، وفي مجال سياسة

الدعم الفني. فبكل الاحوال تجربة هذه المشاريع ما زالت صغيرة ومحدودة، وليست قائمة على وجود اهتمام حكومي فعلي بها، الا بعد عام 2007 بشكل محدود وبعد عام 2014 على نحو اوسع نسبيا.

واليوم، ان العراق يحتاج إلى دعم قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة، عبر عدة خطوات:

1-حجم النمو في القطاع الحكومي، فالقطاع الحكومي العراقي نمى من نحو 1.8 مليون موظف مدني وعسكري عام 2003 إلى اقل من 5 مليون موظف مدني وعسكري عام 2015، ومقدار التمويل الذي يغطي مرتباتهم بلغ نحو 45 مليار دولار في موازنة عام 2016، ناهيك عن تهيئة بيئة العمل التي يحتاجها كل هذا الكم من الموظفين، واذا ما علمنا ان عائد الإنتاجية لهذا التوسع محدود جدا، والفائدة منه هو تدخل الدولة لمعالجة جزء من مشكلة البطالة، الا انه قاد إلى نتيجة كان يمكن تحقيق الافضل منها، فبدلا من التوسع في الانفاق العام كان يمكن التوسع بدعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة بصيغة قروض ميسرة (أي ان الدولة لا تنفق شيئا ممن الناحية الفعلية لانها بصيغة قروض مستردة) وتتولى تلك المشاريع عمليتين بنفس الوقت: التشغيل وفقا للبيئات المحلية وظروفها، ونتائجها وانتاجها المتنوع ستسهم بتنشيط حركة الاقتصاد الوطني.

2- تسهيل الحصول على قروض حكومية، فاغلب الافراد وتحديدا من العاطلين الشباب هم بحاجة إلى رأس المال اللازم لانشاء المشاريع الخاصة، فالخبرة هي بالاجمال اما موجودة ويمكن توظيفها لدى اصحاب المشاريع أو انه يمكن اكتسابها عبر تدريب محدود تقوم به وزارة العمل والشؤون الاجتماعية للعاطلين من الشباب، فمشكلة التمويل متعلقة بكون العراق خرج من محن كبيرة جدا: الحرب العراقية الايرانية وتاثيرها على المدخرات الوطنية 1980-1988، والحصار الاقتصادي 1990- 2003 والذي تسبب بارتفاع معدل الفقر وقضى على اغلب الطبقة الوسطى، ثم اوضاع ما بعد عام 2003 المستمرة لليوم والتي تسببت بخروج اغلب راس المال العراقي جراء عمليات هروب اضطراري أو بعمليات فساد منظم وواسع، وسبق لمجلس الوزراء ان قرر في 3 نيسان 2007 تخصيص مبلغ قدره 30 مليون دولار لتمويل اقامة مشروعات صغيرة للعاطلين عن العمل، لفئة الفقراء، للمدة بين 2007- 2010، أي ان البرنامج اطلق لأسباب اجتماعية وليس اقتصادية(عامر، 2007: 38)، ووزع المبلغ على 87010 شخص (وزارة العمل والشؤون الاجتماعية،2010)، الا انه فشل في تحقيق مقاصده كون آليات توزيعه بين الفئات المفترضة كانت غير صحيحة وتم توزيعها على اسس تحوي فساد وعلى افراد اغلبهم لا يستحقها. ومبعث القول بفشل المشروع هو ان افتراض ان كل مشروع قام بتشغيل الحد الادنى للمشاريع الصغيرة (2 شخص) كان يفترض ان يتم تشغيل 175 الف شخص بحدود عام 2010، الا ان احصاءات وزارة العمل والشؤون الاجتماعية نفسها مع وزارة التخطيط بقيت تقول ان التشغيل في تلك المشاريع لم يتعدى ال 80.4 الف عام 2010 و 142.3 الف شخص عام 2015، وهي نسبة صغيرة قياسا إلى عدد البطالة الموجودة (العمل، 2016)، كما ان اغلب المشاريع القائمة انما هي مشاريع موجودة قبل عام 2007.

وقد اتجهت الحكومة في حزيران 2015 إلى اطلاق مشروع جديد (مشروع تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة) واصدار تعليمات تنفيذية للمصارف للعمل بها، عبر رصد 4.4 مليون دولار للمصارف الحكومية (العقاري والصناعي والزراعي)، و 0.7 مليون دولار للمصارف الاهلية، والهدف منها هو تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة ودعم وتمويل المشاريع الخاصة الصغيرة والمتوسطة بما يسهم بالحد من عدد من انواع البطالة، وخاصة بطالة الشباب من الخريجين والخريجات وذوي المهارات الحرفية والمهنية ذات القدرة على تاسيس وادارة مشروع منتج في القطاعات الاقتصادية المتنوعة: الزراعية والصناعية والاسكانية والتجارية والسياحية والصحية. وتولى البنك المركزي العراقي

تنظيم التعامل مع ذلك المشروع، عبر استحداث هيكلية جديدة ضمن الهيكل التنظيمي للبنك المركزي العراقي تشمل تاسيس وحدة لادارة المبلغ وتوزيع التمويل والمراقبة والتقييم لتطبيق برنامج التمويل وفقا للتعليمات التنفيذية الصادرة والنافذة تسمى (صندوق التمويل الوطني)، والهدفالذي وضع لهذا البرنامج هو تمويل 21 الف مشروع، وتشغيل نحو **250 الف عاطل عن العمل بحدود عام 2017 (نافذة المشروعات الصغيرة والمتوسطة، 2016) و(النصيري، 2015).**

ومن الجدير بالذكر ان القروض التي قدمتها جهات حكومية لم تتوقف عند وزارة العمل والشؤون الاجتماعية، انما شملت قروض قدمتها وزارة المالية (مصرفي الرافدين والرشيد)، اللذين قدما 78235 قرض لانشاء مشروع صغير أو متوسط بين عامي 2010– 2016، بقيمة 405 مليون دولار(مصرف الرشيد، 2016) و (مصرف الرافدين، الائتمان المصرفي). وهناك ايضا قروض من قبل اتحاد الصناعات العراقية، الذي قدم بين عامي 2008– 2010 قروضا ل 5000 مشروع صغير ومتوسط في العراق كان اعلاها في بغداد بواقع 2619 قرض، وادناها في ميسان بواقع 50 قرض، موزعة بين انشاء مشاريع: استخراجية وغذائية ونسيجية وورقية وكيماوية وانشائية ومعدنية وتحويلية وخدمية (اتحاد الصناعات العراقية، 2010: 3).

كما ان الولايات المتحدة وعبر الوكالة الامريكية للتنمية الدولية قامت بتاسيس شركتين لدعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة عبر مشروعي تجارة وازدهار التابعين للوكالة والمتعاونتين مع الحكومة العراقية، ففي اذار 2006 قامت بتاسيس (الشركة العراقية للكفالات المصرفية) وكان الهدف منها دعم عملية الاقراض المصرفي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة التي تتم عبر المصارف العراقية، بما قيمته بين 5– 50 الف دولار للمشروع الواحد، ضمن مدة سداد تتراوح بين 1– 5 سنوات، وساعدت الشركة بتوفير 5604 قرض خلال المدة بين عامي 2010 و 2012 بقيمة 6.7 مليون دولار، توزع على الاتي: 31% منه غطى مشاريع التصنيع، و 28% غطى قطاع الخدمات، و20% قطاع التجارة، و 16% لقطاع البناء، في حين ان قطاع السياحة لم يحصل الا على 3%، وقطاع الزراعة لم يحصل الا على 2% من قيمة التمويل(الشركة العراقية للكفالات المصرفية، 2016) و (العاني وموسى، 2013: 88).

وفي ايار 2009 اسست الوكالة (الشركة العراقية لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة)، التي قامت بتمويل قروض ل 4140 مشروع، ساعدت على توظيف نحو 15 الف شخص خلال المدة بين 2010– 2015، عبر تمويل وصل إلى نحو 65 مليون دولار (عبد الوهاب، 2016: 210– 215) و(الشركة العراقية لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة، 2016).

بعبارة أخرى، ان الوكالة الامريكية وحدها دعمت انشاء 9839 مشروع، حدود قدرته التشغيلية 26.5 الف شخص، وحساب هذه الارقام، مع مبادرة اتحاد الصناعات العراقية (5000 مشروع وظفت نحو 10 الف شخص بحد ادنى)، مع تمويل قروض مصرفي الرافدين والرشيد (78235 قرض وظف نحو 156.5 الف كحد ادنى)، وتمويل مجلس الوزراء (لـ 87010 مشروع عامي 2007– 2010 بقدرة توظيف نحو 175 الف كحد ادنى)، أي ان اجمالي التمويل على مدى الاعوام بعد 2007 غطى دعم 180084 مشروع، وكان يفترض ان يوظف نحو 368 الف شخص كحد ادنى، الا ان الاحصاءات على الارض تشير إلى وجود 23214 مشروع تشغل 142.3 الف شخص، عام 2015، واغلبها يمثل استمرارية لمشاريع سابقة في وجودها على عام 2007، وهو ما يطرح عدم جدية تمويل المشاريع من جهات التمويل او ان هناك شبهات فساد فيها مما يخرج من نطاق اهتمام هذا البحث.

3– او المساعدة على الاستقرار السياسي لدفع الافراد على الاستثمار في قطاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة، ولا نريد الخوض في هذا المجال، كون بعض اوجه عدم الاستقرار انما تقترن بالتنافس السياسي السلبي بين القوى

السياسية، فضلا عن ضعف القانون وظهور الارهاب وغيرها، وهو ما لا يشجع الافراد على وضع مدخراتهم بالمشاريع الخاصة.

4- تدخل وزارة العمل والشؤون الاجتماعية في دعم برامج تدريب وتقديم استشارات بشان المشاريع الصغيرة والمتوسطة، وهو مما بيناه سابقا بوصف العاطلين عن العمل وخصوصا من فئة الشباب يحتاجون إلى دعم وتدريب على ادارة مشاريع اعمال صغيرة أو متوسطة.

الخاتمة والاستنتاجات:

بينا فيما تقدم، ان المشاريع الصغيرة والمتوسطة عموماً تتميز بانخفاض حجم التكاليف الرأسمالية اللازمة للبدء في المشروع، ومرونة عملية في تحقيق سعة في الانتشار جغرافيا داخل الدولة، حيث يكون هناك فرصة لتحقيق هامش ربحية مقبول لدى القائمين على تلك المشاريع، وبحكم طبيعة الاعمال التي تقوم بها ومستوى التوظيف المتحقق، تصير تلك المشاريع قادرة على تغطية مناطق مختلفة واحتياجات أعدادا كبيرة من السكان، وكلما كانت هناك مشاريع كثيرة كلما كان التشغيل المتحقق كبيرا.

وبينا ايضا، ان طبيعة الاعمال المرتبطة بتلك المشاريع تتطلب تكنولوجية محدودة وتعتمد على المواد الأولية والاستثمارات غير الرسمية، فضلاً عن كونها تعتمد على مستوى منخفض من التخصص وتقسيم العمل، وهو ما يجعلها مرنة جدا في الانشاء وفي الادارة وفي الإنتاج وفي انهاء وجود المشروع، وتقوم بدور ثانوي مهم الا وهو مقاومة الفقر والبطالة واحتواء الآثار الاجتماعية السلبية لبرامج الإصلاح الاقتصادي الممكن تطبيقها جراء استيعاب البطالة الناجمة عن عدم التوسع في توظيف قوة العمل أو في تسريح بعض الموظفين من الاعمال الحكومية.

وبهذا، تتمثل أهمية تلك المشاريع في قدرتها على المساهمة الفعالة في التنمية الاقتصادية من خلال تأثيرها على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية مثل الناتج المحلي الإجمالي، والاستهلاك، والاستثمار، والعمالة، وربما الصادرات ان كانت منتجات تلك المشاريع بدرجة من الاهمية تكفي لتحقيق ميزة التنافس في الاسواق العالمية، فضلاً عن مساهمتها في تنويع بنية الإنتاج، ويمكن ان تصبح المشاريع الصغيرة القوة الدافعة وراء الاختراعات من خلال علاجات لمشاكل إنتاجية، وتسد هذه المشاريع فراغاً كبيراً في السلسلة الإنتاجية حيث أنها تغذي إنتاج الشركات الكبيرة وتزودها بما تحتاجه من مواد ومنتجات تكميلية تفي بحاجات السوق المحلي.

ومما تقدم، توصل البحث للاستنتاجات الاتية:

1. ان أي بلد يرغب في تحقيق تنمية سريعة عليه ان لا يعمد إلى اطلاق مبادرات مركزية بيد الدولة انما يدعم المبادرات الفردية عند مستوى المجتمع، ومبعث هذا الامر هو ان هناك دور للمشاريع الخاصة الصغيرة والمتوسطة في توفير فرص عمل بحكم كونها تحتاج إلى قوة عمل صغيرة لقيامها بالاعمال المتعلقة بها، وهي اعمال تهم سوق محلية صغيرة في الغالب، وكلما ازدادت اعداد تلك المشاريع كلما قامت بتشغيل اعداد اكبر من العاطلين عن العمل أي من قوة العمل الموجودة في المجتمع، فتحقق غايتين بآن واحد: ارتفاع التشغيل مع ارتفاع عدد تلك المشاريع، وارتفاع النمو في الناتج المحلي الاجمالي بارتفاع انشطة تلك المشاريع.

2. كما تسهم المشاريع الخاصة الصغيرة والمتوسطة برفع الإنتاجية في الاقتصاد الوطني، فانتاجها يتنوع ويتوزع على مشاريع متعددة، كما انه يتوزع جغرافيا ليستقطب كافة انواع قوة العمل الموجودة في الدولة، وبهذا يحقق انتشار جغرافي للصناعات والمشاريع، وتكون النتيجة المترتبة على ذلك هي زيادة الناتج المحلي الاجمالي، كون الانفتاح

الجغرقي للمشاريع يفيد انها ستنفتح على كل المبادرات الوطنية على نطاق فردي وهو ما يجعل مخرجات تلك المشاريع ثرية وغنية في دعم النمو الاقتصادي الكلي.

3. ان المشاريع الصغيرة والمتوسطة بحكم خصائصها هي الاكثر تلاؤما مع البيئة العراقية، كونها ستطلق عبء التنمية وتنقله إلى المجتمع، ليقوم بدوره في التعامل مع مشكلة البطالة، وفي توفير احتياجات المجتمع من السلع والخدمات، كون الدولة العراقية وبحكم وجود عوامل متعددة: اعتماد العائدات على ايراد النفط المتذبذب بالاصل، وسيادة الفساد الذي يستهلك اغلب ايرادات وانفاق الدولة، فضلا عن كون عدم الاستقرار السياسي يدفع إلى توجيه بعض الانفاق نحو وجهات امنية وعسكرية وليس استثمارية وتنموية، كل هذه العوامل تجعل من الانسب عدم تعليق اطلاق التنمية على مبادرات حكومية انما جعل القطاع الخاص والمجتمع هو من يقوم بها.

4. كما ان البطالة تتسع في العراق بين شرائح غير المتعلمين أو الحاصلين على مؤهلات تعليمية بسيطة (ابتدائية ومتوسطة) أي غير الماهرة، وبين الشباب الخريجين الجدد، ومن ثم فان استيعابهم في الوظائف الحكومية امر غير ممكن، كون الوظائف الحكومية تتطلب حدود دنيا من التاهيل فضلا عن حدود استيعاب محدودة جدا قياسا بقوة العمل التي تدخل سوق العمل سنويا، وبدءا من عام 2016 توقف التوظيف في المؤسسات الحكومية العراقية بفعل شروط صندوق النقد الدولي، ومن ثم يكون المشروع الخاص الصغير أو المتوسط هو المكان الانسب لاستيعاب مشكلة البطالة الموجودة استنادا الى مبادرات يقدمها العاطل عن العمل وفقا لفهمه للمشروعات الخاصة وامكانية الوصول للربح.

5. ما زال العراق لم يسع إلى تطوير المشاريع الصغيرة والمتوسطة بوصفها بديلا استراتيجيا واقتصاديا في التعامل مع مشكلات البطالة والتنمية، وان ما انفق على تطوير هذه المشاريع كان انفاق اقرب للعبثي منه إلى الانفاق الموجه، كون نتائج الدعم الذي شرعت به الحكومة منذ عام 2007 لا تتطابق مع النتائج التي وضعت له، وما زال اسهام المشاريع الصغيرة والمتوسطة في التشغيل محدودة جدا، بل ان معدلات البطالة بدأت ترتفع منذ عام 2015، ومعدل النمو في الاقتصاد (باستبعاد النفط) يؤشر وجود انكماش، وهو ما يثبت ان هناك مشكلة في التعامل مع تلك المشاريع.

6. هناك العديد من المعوقات التي تقف خلف نمو المشاريع الخاصة الصغيرة والمتوسطة، واهمها: ضعف الادخار لدى الافراد بفعل عوامل سلوكية وتاريخية متعلقة بعدم الاستقرار الذي عاشه العراق على مدى عدة عقود، كما ان المدخرات الموجودة لدى الافراد لا يجازفون بوضعها في السوق المحلية بفعل حجم المخاطرة الناجم عن عدم الاستقرار السياسي، وهناك صعوبات عملية في قيام المصارف العراقية بالتمويل لتلك المشاريع الا عبر نظام ضمانات لا يستطيع اغلب العاطلين الشباب عن العمل تلبيته،.. ولم تسعف في ذلك حزم التسهيلات التي اطلقت عام 2015 في توفير ضمانات لاجراء تمويل للمشاريع الصغيرة والمتوسطة بطريقة تكفي لتقليص نسب البطالة بمعدلات قابلة للملاحظة.

7.ان العراق يحتاج إلى تطوير مؤسسات تمويل متخصصة وتقوم بدعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة وغيرها، وعدم الاعتماد على التمويل المقدم من قبل المؤسسات الرسمية فقط كالمصارف، وان لا تقترن ارادة مؤسسات التمويل بالقرار الحكومي انما ان تتبع خصائص السوق واحتياجاته، بهذا تستطيع تلك المؤسسات من العمل بعيدا عن التلكؤ الحكومي اقتصاديا، ويستطيع أي شخص ان يطلب تمويلا لادارة مشروعه الاقتصادي أو الصناعي بناءا على قوة

مبادرته وقدرته على اقناع مؤسسة التمويل بالمشروع. وبهذا يمكن ان تكون هناك خطوات جدية لنمو ادوار تلك المشاريع وقيامها بالادوار المتوقعة منها في التشغيل وفي دعم الاقتصاد الوطني.

واليوم في العراق، تشكل المشاريع الصغيرة نحو 95% من اجمالي حجم المشاريع الصغيرة والمتوسطة، والاخيرة تشكل نحو 5% منها، وما زالت نسب التشغيل في المشاريع الصغيرة والمتوسطة منخفضة (نحو 6% من قوة العمل الكلية)، وفقا لاحصاءات سنة 2015. وما زالت قدرة هذه المشاريع على تحقيق نمو في الاقتصاد الوطني ضعيفة جدا، بسبب مشاكل التمويل، والمنافسة الخارجية، وضعف السياسات الاقتصادية في حماية السلع المحلية، وغيرها.

ان تدخل الحكومة العراقية، وبضمنها تدخل وزارة العمل والشؤون الاجتماعية في تقديم دعم وتمويل لمن يرغب باقامة مشاريع صغيرة ومتوسطة منذ عام 2007 لم يكتب لها النجاح، ومبعث القول بهذه النتيجة هو: ان البطالة استمرت ترتفع بمعدلات عالية، وان الناتج المحلي لم يحقق تغيرات مهمة خلال المدة بين 2007– 2016، بل ان النمو في القطاعات غير النفطية تعرض للانكماش بمعدل بلغ – 3.9% عامي 2014 – 2015.

ومما تقدم، نطرح التوصيات الاتية:

1. ان العراق بحاجة إلى تشريع قوانين تنظم عملية وجود ودعم المشاريع الخاصة الصغيرة والمتوسطة، لتكون قادرة على القيام بواجباتها في: استيعاب جزء من البطالة عامة وبطالة الشباب خاصة، وفي تحقيق إنتاجية تدعم النمو في الناتج المحلي الاجمالي. بمعنى آخر، ان هناك حاجة الى دعم وجود تلك المشاريع بغطاء قانوني.
2. البحث عن تعظيم قدرة العاطلين عن العمل في الوصول إلى مصادر الاقراض الميسرة، لتوفير الدعم المالي اللازم لانشاء مشروع خاص، وافضل وسيلة هو انشاء مؤسسات تمويل خاصة بهذا الشان، وتقليل الروتين المرتبط بمنح الدعم والاقراض الحكومي. وهذا الامر سيسهل دعم المبادرات الفردية التي تعتزم انشاء مشاريع خاصة، وسيتوسع وجودها، وهو امر سيكون من نتائجه دعم الاقتصاد الوطني.
3. ان العراق ما زال يعتمد على النفط في تحقيق اغلب الايرادات، وفي دعم عملية النمو الاقتصادي، ومن ثم فان على صانع السياسة العامة الاقتصادية ان يدعم انشاء أي مؤسسة خاصة تعمل في القطاعات غير النفطية، مثلا في قطاع: الزراعة والصناعة والسياحة والانشاءات،.. فكلها مؤسسات تدعم الاقتصاد الوطني، والامر هنا يتطلب الاتجاه إلى دعم الغطاء التشريعي لتلك المشاريع، والمساعدة في توفير الدعم الفني والمالي اللازمين لها. مع ادراك ان الدعم الحكومي ليس هبة انما هو بصيغة قروض تسترد، ومن ثم فان الحكومة لن تعتبر دعمها للمشاريع الخاصة انفاق عام انما عبارة عن اقراض، وهو اقراض كفيل بتوسيع دعم العاطلين الشباب للقيام بانشاء وتطوير مشاريعهم الخاصة.
4. ان توجد خطة دعم للمشاريع الصغيرة والمتوسطة، حسب اهمية المشروع واثره في التنمية الاقتصادية، وقدرته على التشغيل، وان لا يكون التركيز على المشاريع التجارية فقط (التي اخذت نحو 53%) من القروض السابقة، بينما لم تاخذ مشاريع الاسكان والزراعة والصحة الا على نسب 3% و 5% و 3% على التوالي من التمويل السابق، في حين ان الاخيرة هي المهمة في تلبية احتياجات التنمية للبلد، كون العراق يعاني من مشكلة في الانتاج الصناعي وفي السكن وفي الانتاج الزراعي.
5. ويتوجب على هيئة الاستثمار ان يكون لها دور بدعم قطاع المشاريع، من خلال القيام بتوفير الدعم اللازم لتمويل هذه المشاريع من قبل المستثمرين.

المصادر :

المصادر باللغة العربية:

1. اتحاد الصناعات العراقية، 2010، المشروعات الصناعية الصغيرة المسجلة في الاتحاد، قسم الدراسات والتطوير، بغداد، الاتحاد، ايلول

2. الاسرج ، حسين عبد المطلب ، 2016،المشروعات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التشغيل في الدول العربية، موقع المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء، استخرج بتاريخ: 23 شباط 2016. http://www.microfinancegateway.org.

3. الاسرج ، حسين عبد المطلب 2015، المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتحدي البطالة بين الشباب الخليجي، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد 69 و 70، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، شتاء وربيع 2015

4. بتال ، احمد حسين ، محمد مزعل حميد، وسام حسين علي، 2011، دور المصارف الخاصة في تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة في العراق، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والادارية، العدد 7، جامعة الانبار

5. البنك الدولي، 2016، إجمالي الناتج المحلي، استخرج بتاريخ: 11 ايار 2016. http://data.albankaldawli.org/indicator/NY.GDP.MKTP.CD

6. البنك المركزي العراقي،، 2014، التقرير الاقتصادي السنوي للبنك المركزي العراقي، المديرية العامة للاحصاء والابحاث

7. تعليمات منح الإقراض في المجال الصناعي والزراعي والإسكان، مكتب رئاسة الوزراء، بغداد، في: 7 ايلول 2015. http://www.pmo.iq/

8. جمالي ، علي شنشول ، سهيلة عبد الزهرة الحجيمي، 2015، دراسة تحليلية عن أسباب وتطور وآثار البطالة في العراق، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والادارية، العدد 18، جامعة واسط

9. الجهاز المركزي للاحصاء وتكنولوجيا المعلومات، 2009، تقرير المنشات الصناعية الصغيرة للسنوات 2004- 2007، بغداد.

10. الجهاز المركزي للاحصاء وتكنولوجيا المعلومات ، 2015، المجموعة الاحصائية السنوية 2014-2015، بغداد.

11. حرب، بيان 2006، دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، العدد 2، دمشق، جامعة دمشق، 2006

12. حمزة ، غربي ، قمان مصطفى، 2015، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الحد من البطالة في الدول العربية، الجزائر، جامعة ورقلة، حزيران

13. حميدي، عبد الرزاق ، عبد القادر عوينان، 2014، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الحد من أزمة البطالة- مع الإشارة لبعض التجارب العالمية-، الملتقى الدولي الموسوم بـ: إستراتيجية الحكومة في القضاء

على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، كانون الثاني/ يناير

14. خوشناو، شونم عبدالله ، 2016، مفاوضات العراق مع النقد الدولي تتمخض عن قرض بقيمة 13 مليار دولار، شبكة روداو ، في: 18 ايار 2016. http://rudaw.net/arabic/business/180520161

15. داود، فضيلة سلمان، صادق راشد الشمري،2013، التوجه الاستراتيجية للمصارف في احتضان المشروعات الصغيرة والمتوسطة في العراق، مجلة الادارة والاقتصاد، العدد 94، الجامعة المستنصرية

16. الدعمي ، هدى زوير مخلف ، سبل الموائمة بين سوق العمل وبطالة الخريجين في العراق، مع إشارة خاصة لمحافظة كربلاء المقدسة، مجلة جامعة كربلاء، العدد 13، جامعة كربلاء، 2015.

17. راضي، سعاد ، الشباب الجامعي، جدلية البطالة والعمل، مجلة كلية التربية للبنات، العدد 26، جامعة بغداد،2015.

18. ساجت، مهدي صادق ، تنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة خيار العراق في مواجهة العولمة التجارية، مجلة جامعة ذي قار العلمية، العدد 8، جامعة ذي قار،2013.

19. سلمان، كاظم خماط ، المشاريع الصغيرة والمتوسطة ودورها في النمو الاقتصادي في العراق، مجلة المثنى للعلوم الادارية والاقتصادية، العدد 5، جامعة المثنى ، 2012.

20. الشراكات بين القطاعين العام والخاص من اجل تعزيز مشاركة المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم في السلاسل العالمية للقيمة، مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية، جنيف، اذار 2013. http://unctad.org/meetings/en/SessionalDocuments/ciiem3d2_ar.pdf

21. الشركة العراقية لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة، 2016، قيادة التجديد الاقتصادي من خلال تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة، في: 20 نيسان 2016. http://www.icfsme.com/ar

22. الشركة العراقية للكفالات المصرفية، 2016، نتائج عمل الشركة، في: 30 ايار 2016. http://www.icbg-iq.com/sites/icbg-iq.com/files/ICBG_Presentaition_ARABIC_2012.pdf

23. صليبي ، ياسمين سعدون ، المنشآت الصناعية الصغيرة والمتوسطة، الواقع والآفاق، بغداد، الجهاز المركزي للاحصاء، 2015 .

24. صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، أبو ظبي، 2015.

25. عامر، كاظم شمخي ، القروض الصغيرة والمشاريع المدرة للدخل، معالجات ناجحة للبطالة والفقر، بغداد، المركز الوطني للبحوث والدراسات، 2007.

26. العاني ، جمال عزيز فرحان ، ثلاثية الفشل الاقتصادي في العراق (الفقر، البطالة والفساد)، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والادارية، العدد 19، جامعة واسط،2015 .

27. العاني، ثائر محمود ، محمد علي موسى، استراتيجية دعم وتطوير الصناعات الصغيرة في ضوء تقويم فاعلية مبادرات القروض في العراق، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، العدد 58، جامعة بغداد،2013.

28. عبد الرضا ، نبيل جعفر و عبد الرحيم ، مروة ، مشاركة المرأة العراقية في سوق العمل، عمان، مركز الدراسات والابحاث العلمانية في العالم العربي، 2015.

29. عبد الله، نداء حسين ، ، واقع البطالة في العراق، رسالة دبلوم عال في الاحصاءات التطبيقية، بغداد، المعهد العربي للتدريب والبحوث الاحصائية،2007.

30. عبد الوهاب ، أكرام عبد العزيز ، تقييم الأداء التمويلي للشركة العراقية لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة للمدة من (2009-2013)، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد 47، كلية بغداد للعلوم الاقتصادية،2016.

31. العمل، 2016 : تسجيل اكثر من 650 ألف باحث عن العمل، وزارة العمل ووالشؤون الاجتماعية، استخرج بتاريخ: 1 حزيران 2016. http://www.molsa.gov.iq/index.php?name=News

32. العنزي، سعد علي حمود ، مثنى زاحم فيصل، مبررات احتضان المشاريع الصغيرة والمتوسطة، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، العدد 74، جامعة بغداد ، 2013.

33. غيدان ، جليل كامل ، هيثم حسون حطيمان ، التكاليف الاجتماعية لبرامج الاصلاح الاقتصادي في العراق بعد 2003، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والادارية، العدد 21، جامعة الكوت، 2016.

34. فزع، عمر خلف ، 2013، مشروعات الاعمال الصغيرة في العراق، التوطين والتمويل، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد 5، بغداد، كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة

35. كوكب الاوسي، البطالة بين الشباب سبب رئيس لارتفاع العنف في العراق، جريدة دار السلام، في 10 حزيران 2015. http://www.darussalam-np.com/index.php/

36. محروق، ماهر حسن، ايهاب مقابله، 2006، المشروعات الصغيرة والمتوسطة، اهميتها ومعوقاتها، عمان، مركز المشروعات الصغيرة والمتوسطة

37. محمد ، سامي عبيد ، 2015، قياس أثر الاختلالات الهيكلية على البطالة في العراق للمدة (1990-2013)، الاقتصادي الخليجي، العدد 31، جامعة البصرة

38. مراد، مراد فالح ، 2008، المشروعات الصناعية الصغيرة والمتوسطة ودورها في معالجة البطالة في العراق، رسالة ماجستير، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة بغداد

39. مصرف الرافدين، 2016، الائتمان المصرفي، في: 2 حزيران 2016. http://www.rafidain-bank.gov.iq/intrusting-of-bank.html

40. مصرف الرشيد، 2016،قروض وسلف متنوعة، في: 2 حزيران 2016. http://www.rasheedbank.gov.iq/loans.htm

41. منظمة العمل العربية، 2008،المشروعات الصغيرة والمتوسطة كخيار للحد من البطالة وتشغيل الشباب في الدول العربية، مؤتمر العمل العربي، الدورة 35، شرم الشيخ، مصر، بين 23 شباط- 1 اذار 2008

42. ميرزا، علي، 2015، عدد العاملين في الدولة ومعدل البطالة والنمو السكاني – تساؤلات إلى وزارة التخطيط/الجهاز المركزي للإحصاء، شبكة الاقتصاديين العراقيين، في: 6 كانون الاول 2015. http://iraqieconomists.net/ar/

43. الناصح، احمد حسين ، 2009، واقع الصناعات الصغيرة والمتوسطة في العراق واثرها في في التشغيل، مجلة الادارة والاقتصاد، العدد 69، كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة بغداد

44. نافذة المشروعات الصغيرة والمتوسطة، 2016، المشروعات التمويلية، البنك المركزي العراقي، في: 12 ايار 2016. http://www.cbi.iq/documents/Project%20Lease%20Centra

45. النصيري ، سمير عباس ، 2015، برنامج تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطه – المتطلبات التنفيذية للتطبيق، موقع شبكة الاقتصاديين العراقيين، استخرج بتاريخ: 19 تموز 2015. http://iraqieconomists.net/ar/

46. هوبوم ، سروار ، 2002، المشروعات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية، تجربة اليونيدو، مجلة التعاون الاقتصادي بين الدول الاسلامية، العدد 23، انقرة، مركز الابحاث الاحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الاسلامية، 2002

47. الهيتي ، نوزاد عبد الرحمن 2006، الصناعات الصغيرة والمتوسطة في دول مجلس التعاون الخليجي، مجلة العلوم الانسانية، العدد 30، الكويت، جامعة الكويت

48. هيئة المستشارين، ، 2014، استراتيجية تطوير القطاع الخاص، 2014- 2030، هيئة المستشارين، مجلس الوزراء، نيسان

49. الورد، ابراهيم موسى ، 2006، استراتيجية مقترحة لتنمية المنشاة الصغيرة والمتوسطة في العراق، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد 12، كلية بغداد للعلوم الاقتصادية

50. وزارة التخطيط، ، 2012، تحليل الوضع السكاني في العراق، التقرير الوطني الثاني، اللجنة الوطنية للسياسات السكانية، حزيران

51. وزارة التخطيط، 2008-2009، الجهاز المركزي للاحصاء وتكنولوجيا المعلومات، المجموعة الاحصائية السنوية

52. وزارة العمل والشؤون الاجتماعية، دائرة العمل والتدريب المهني، 2010، انجازات الدائرة بصدد برنامج القروض الميسرة للمشاريع الصغيرة، بغداد، الوزارة

53. يحي، عباس حميد ، 2015، تكييف المعايير المحاسبية الدولية لصالح المشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم ومدى إمكانية تطبيقها محلياً، مجلة كلية الرافدين الجامعة للعلوم، العدد 36، كلية الرافدين

54. يحياوي ، زكية مقري و نعيمة ، 2011، المشروعات الصغيرة والمتوسطة كآلية لمكافحة البطالة في الدول العربية، بحث مقدم للمشاركة في الملتقى الدولي بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة المسيلة، الجزائر بعنوان: إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة ، يومي 15 و 16 نوفمبر 2011

المصادر باللغة الانكليزية:

1. Agwu , Mba Okechukwu, 2014, Cletus Izunwanne Emeti, Issues, Challenges and Prospects of Small and Medium Scale Enterprises, European Journal of Sustainable Development, No. 3, Rome, Italy

2. Alia , Youcef Ali 2014, The Effectiveness of Small and Medium Enterprises Adoption as a Strategic Option to Solve Unemployment Problem in the Arab World, International Journal of Business and Social Science, Vol. 5 No. 4Üniversite Yolu Sokak Girne, Northern Cyprus, March

3. *Amjad , Rashid, 2005*, Jobs for Iraq: an employment and decent work strategy, University Library of Munich, Germany

4. Elasrag , Hussein 2010, The Role of Small and Medium Enterprises in Job Creation in the Arab Countries, London, Social Science Electronic Publishing, Inc, April

5. Meghana , Aygagari2003, Thorsten Beck and Asli Demirguc-Kunt, Small and Medium Enterprises Across The Global: a New Database, World Bank Policy Research ,Working Paper, No. 3127 , August

6. MOFA,2006, White Paper on Small and Medium Enterprises in Taiwan

7. Mohsin , Husam Yaseen, Kezhong Zhang, 2015, Iraq's Economic Development Strategies: The Challenges and Requirements, International Journal of Economics, Finance and Management Sciences, no. 3, NY, Science Publishing Group

8. Nagarajan ,Geetha and Dennis Wood,2008, the role of micro small and medium enterprises in economic growth, micro report, no. 135, Washington, the United States Agency for International Development, September

9. Report, 2016, Iraq, Economy Profile 2016, Washington,, The International Bank for Reconstruction and Development

10. Smits , Robert-Jan, 2014, Small and Medium-Sized Enterprises, Brussels, European Commission

11. Tadesse , Bereket, 2010, The Role of Micro and Small Enterprises in Employment Creation and Income Generation, Master of Arts Degree, Ethiopia, Mekelle University, June

12. the International Labour Office, 2015, Small and medium-sized enterprises and decent and productive employment creation, International Labour Office, Geneva

13. White , Simon, 2009, Micro, Small and Medium-sized Enterprises in Iraq; A Survey Analysis, MSME Survey Analysis, Washington, Private Sector Development Center in Iraq